

ANNUAL REPORT - JOKB-16-2-2008



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١

١

حرر: السيد / خالد سرور

المحتويات

مجلس الإدارة	
تقرير مجلس الإدارة	
نتائج أعمال البنك في عام ٢٠٠٥ وأهم الإنجازات	
أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥	
خطة العمل لعام ٢٠٠٦	
الإدارة التنفيذية	
تقرير مدققي الحسابات	
الميزانية العامة	
بيان الدخل	
بيان التغييرات على حقوق المساهمين	
بيان التدفقات النقدية	
الإيضاحات حول البيانات المالية	
بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية	

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي
السيد عبد الكريم الكباريتي
ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد فيصل حمد العيار
ممثل بنك الخليج المتحد - البحرين

الأعضاء

السيد مسعود جوهر حیات
ممثل شركة الفتوح للاستثمار/ناصر صباح الأحمد وإخوانه - الكويت

السيد طارق محمد عبد السلام
ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت

معالي المهندس ناصر أحمد اللوزي

السيد عصام محمد هاشم
ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي

الدكتور يوسف موسى القسوس
ممثل بنك الخليج المتحد - البحرين

السيد فاروق عارف العارف

السيد محمد أحمد أبو غزاله

المدير العام / أمين سر مجلس الإدارة
السيد "محمد ياسر" مصباح الأسمر

مدققو الحسابات

السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين،

يشرفني أن أقدم لكم بإسمي وبإسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي التاسع والعشرين عن نتائج أعمال البنك الأردني الكويتي وإنجازاته خلال عام ٢٠٠٥، متضمنا البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١.

لم يكن عام ٢٠٠٥ عاما عاديا، إذ شهد الأردن خلال معظم الفترة رواجاً ونشاطاً اقتصادياً استثنائياً، وسجل معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ٧,٥ %، وحافظ بذلك على النسبة المسجلة للعام الماضي مما يؤكد ثبات مقومات النمو الاقتصادي ودخول الأردن في حقبة اقتصادية وتنموية جديدة.

ونستطيع، وبكل أمثلة، أن نطلق على عام ٢٠٠٥ أنه كان عام الاستثمارات الخارجية في الأردن، وعام البدء في قطف ثمار رؤية وجهود جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله على الصعيدين المحلي والدولي ونجاحه في جعل الأردن مركزاً لاستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية، وفي ترسيخ صورة الأردن كنموذج للانفتاح والأمن والاستقرار، وصورة الأردنيين كشعب متعلم ومبدع ومنتج قادر على التعامل مع مختلف الظروف والمستجدات، وفي تحديث البنى التشريعية الناظمة لعمليات الاستثمار والتجارة والإدارة الحكومية، وفي تعزيز الثقة بين القطاعين العام والخاص. وتدل كل المؤشرات على أن مسيرة الأردن الاقتصادية تتقدم على مسارها الصحيح وتحقق النجاح تلو النجاح وتحظى بتوجيه ورعاية جلالة الملك ومتابعته الجادة وهو ما يشكل الضمانة الأكيدة لبلوغ الأهداف المرسومة لاقتصاد مزدهر وتنمية مستدامة ومكاسب نمو تصيب كل مواطن لترتقي بمستوى معيشته وترفع سقف طموحاته.

حظيت بورصة عمان بحصة وافرة من زخم النشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٥ وسجلت نمواً استثنائياً تجاوزت به كل أرقامها القياسية المسجلة ونكفأة المؤشرات. وقد ساهمت التكتيفات النقدية الخارجية الواردة إلى الأردن من العراق ودول الخليج العربي في تعميق سوق المال حيث ارتفع صافي الاستثمارات الخارجية في بورصة عمان إلى ٤١٣,٤ مليون دينار من ٦٨,٩ مليون في عام ٢٠٠٤. كما وفرت النتائج المالية للشركات المدرجة دعماً قوياً للأسهم إذ ارتفعت الموجودات والأرباح وحقوق المساهمين لدى معظم الشركات بنسب عالية بل تضاعفت عدة مرات لدى بعض القطاعات الاقتصادية. ولم يكن حال النشاط في سوق العقار مختلفاً عن سوق المال، حيث بلغ حجم التداول فيها خلال عام ٢٠٠٥ حوالي ثلاثة مليارات دينار مقابل ملياري في العام الماضي.

مثل عام ٢٠٠٥ للبنك الأردني الكويتي عامًا نموذجياً على صعيد النمو والربحية، فقد ارتفع مجموع موجودات مجموعة البنك في نهاية العام محققاً نمواً غير مسبوق بنسبة ٥٩ %، ووصل إلى ١٤٠٩,٥ مليون دينار مقابل ٨٨٦,٣ مليون في نهاية عام ٢٠٠٤. كما نمت أرباح العام بنسبة ٤٢ % بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق وبلغت ٣٩,٣ مليون دينار (قبل الضريبة)، وهو ما يعكس نمواً جيداً لمجمل نشاطات البنك. وفي نهاية العام ارتفع مجموع حقوق الملكية إلى ١٠٨,٤ مليون دينار بزيادة حوالى ٢٤ % عن نهاية عام ٢٠٠٤. وفي جانب المطلوبات ومصادر الأموال، حققت ودائع العملاء نمواً قوياً بنسبة ٤٦,٩ % وبلغت ٧٨٨,٩ مليون دينار، كما ارتفعت التأمينات النقدية بنسبة ٤٣,٩ % ووصلت إلى ١٥٩ مليون دينار في نهاية العام.

إن التزام البنك بتحقيق أفضل النتائج ونسب النمو عامًا بعد عام إنما يركز على مجموعة من العوامل أهمها قدرة البنك وإمكاناته العالية في التعامل مع مختلف متطلبات العملاء وظروف السوق، وانتهاج السياسات الحصيفة والمتوازنة المنسجمة مع الأهداف الاستراتيجية المعتمدة للنمو وبلادتي درجات المخاطرة واقتصاد الشفافية والمصداقية في إدارة مجمل أنشطة البنك وعملياته إضافة إلى نجاح البنك في بناء وتعزيز شبكة علاقاته وتعاملاته مع المؤسسات الكبرى والمستثمرين من داخل المملكة ومن خارجها. وفي هذا الصدد نشير إلى أن معظم أرباح عام ٢٠٠٥ جاءت من نشاطات البنك الأساسية ونتائج عملياته المصرفية البحتة حيث التزمنا خلال هذا العام بسياسة عدم التوسع في التعامل بالائتمال ولا زيارتنا في هذا السياق، أن نلجأ إلى مساهمة الشركات التابعة (شركة

الشرق العربي للتأمين والشركة المتحدة للاستثمارات المالية) في أرباح مجموعة البنك لعام ٢٠٠٥، حيث بلغ إجمالي ربح الشركتين حوالي ٦,٧ مليون دينار مقابل ٢,٦ مليون في عام ٢٠٠٤، وهو ما يؤكد نمو وتطور أعمال الشركتين وانسجام أدائهما مع مؤشر الأداء للعام للبنك.

شهد عام ٢٠٠٥ تحقيق نقلة هامة في حجم ونوعية التسهيلات الائتمانية التي قدمت للعديد من القطاعات الاقتصادية الصناعية والتجارية والخدماتية، وقد سجلت محفظة البنك الائتمانية في عام ٢٠٠٥ نمواً عالياً وارتفعت بنسبة ٥٤,٧ % عن العام الماضي، مما رفع حصة البنك من إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي في الأردن إلى ٨ %، ويشير هذا الإنجاز إلى تعاضد قدرات وإمكانيات البنك الإدارية والتمويلية ونجاحه في بناء وتعزيز شبكة علاقاته وتعاملاته مع المؤسسات الكبرى والمستثمرين من داخل المملكة ومن خارجها، وفي كل ذلك، حافظنا على التزامنا بتطبيق كل سياسات وإجراءات التحوط والحفظ وقواعد وضوابط إدارة المخاطر المعتمدة دونما أي تقريط أو تهاون. وفي التقييم، فإن النوعية والتنوع في تركيبة محفظتنا الائتمانية يؤمنان الدعم والحصانة للنمو الكمي المحقق وهذا ما تشير إليه بقوة نسبة الديون غير العاملة من إجمالي المحفظة الائتمانية والتي سجلت هذا العام ٠,٦ % فقط، وهذه النسبة، وبالمقاييس الدولية، من أفضل النسب المسجلة في العالم.

كذلك شهد عام ٢٠٠٥ مواصلة تنفيذ خطة العلم للتفرع والانتشار لدخل المملكة من خلال فتح فروع جديدة ومباشرة العمل من خلال مكاتب البريد الأردني مما أسهم في توسيع قاعدة عملاء البنك من مختلف الشرائح الاقتصادية والعملاء الأفراد. وتم في الربع الأخير من العام إعادة بحث خطة التفرع في فلسطين وتحديث دراسة إنشاء إدارة إقليمية وفرع في مدينة رام الله، ونأمل أن تكون نتائج الدراسة إيجابية لنتمكن من تشغيل الفرع خلال عام ٢٠٠٦. كذلك تم تكليف شركة متخصصة لدراسة مشروع للتواجد في منطقة الخليج العربي كوحدة مصرفية خارجية Off-shore Banking Unit، ويجري حالياً دراسة المتطلبات وإعداد بيانات التأهيل اللازمة لاستكمال الدراسة.

لقد عملنا خلال السنوات الثلاث الأولى من عهد الإدارة الجديدة على تنفيذ مشروع طموح لإعادة الهيكلة والتنظيم الإداري، وكانت الفترة التي تلت تسلم هذه الإدارة لمسؤولياتها في منتصف عام ١٩٩٧، فترة للتقييم ووضع الاستراتيجيات وإعداد وتنفيذ خطط التغيير والتطوير حيث تم مراجعة وتحديث إجراءات وسياسات العمل وتنظيم المحفظة الائتمانية ووضع سياسات استثمارية وائتمانية ورقابية جديدة وإعادة هيكلة وتأهيل الجهاز الوظيفي. وفي الثلاث سنوات التي تلتها تركزت جهودنا في مجال تثبيت قواعد العمل المؤسسي وتعزيز المركز المالي للبنك وتقوية قاعدته الرأسمالية لضمان متطلبات النمو المستدام والمتوازن مع الالتزام بتسجيل أفضل النسب والمعايير المالية وأعلى مؤشرات الأداء ضمن القطاع المصرفي الأردني. أما في الثلاث سنوات الأخيرة، فقد انصب اهتمامنا نحو تحسين وحماية المكتسبات وتطبيق مفاهيم وممارسات الجودة الشاملة في كل جوانب عمل البنك، وتطوير شكل ومضمون للعلاقات مع العملاء وتعزيز صورة البنك كأفضل بنك في مستوى الخدمات والتعاملات. وفي هذه المرحلة، بدأ البنك بجني ثمار الجهد الموصول والعمل الدموي ففدا مؤسسة سباق رائدة في التميز واستقر كمرجعية للقياس على المستوى المحلي والإقليمي في معدلات النمو ومؤشرات الأداء ونوعية قاعدة العملاء والتفوق التكنولوجي والنهج الإداري، وانعكس كل ذلك ثقة أعلى من عملائنا بقيمة مضافة لمساهميننا.

في المرحلة القادمة ومن بداية عام ٢٠٠٦، سنركز اهتماماتنا على تحقيق النمو في حجم البنك من خلال النمو النوعي والكمي لمجمل الأعمال والنشاطات وزيادة حصة البنك السوقية وخاصة من منتجات وخدمات التجزئة والأفراد وذلك بعد أن أنجزنا بناء وتعزيز البنية التحتية، ورفعنا من طاقات وقدرات أجهزة البنك الفنية والإدارية والرقابية لاستيعاب النمو المستهدف. وفي ذات الوقت، سنباشر بمعايرة الأنظمة والإجراءات والتعليمات الداخلية بما ينسجم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية القائمة والمستجدة، كما سننهى كافة التحضيرات لبدء التطبيق الفعلي لكل متطلبات بازل ٢ التي سيعتمدها البنك المركزي الأردني مع بداية عام ٢٠٠٧ والزيادة عليها إيجابياً في كل ما يعتبر الأخذ به خياراً متروكاً للبنوك. نركز اهتماماتنا بشكل مواز على تفعيل نظام إدارة المخاطر بشفاافية تامة بحيث نجعل الالتزام بمضمون ومفهوم النظام واجباً يومياً ومهمة أساسية لكل مسؤول وموظف بالبنك.

أن نتائج البنك الفصلية والسنوية وضعت البنك ضمن قائمة أفضل البنوك في المنطقة ولفتت انتباه المؤسسات الاستثمارية والاستشارية العالمية المتخصصة إضافة إلى مؤسسات التقييم الدولية. ففي شهر آب ٢٠٠٥، رفعت مؤسسة التقييم الدولية Capital Intelligence تصنيف البنك إلى BBB+. كما أصدرت مجموعة أطلس، وهي الذراع الاستثماري للبنك العربي، تقريراً حول نتائج البنك للنصف الأول من عام ٢٠٠٥، أشادت فيه بقوة أداء البنك ومثانة موجوداته وحسن إدارتها ونظافة محفظته الائتمانية. وعلى المستوى الدولي اختارت مجلة جلوبال فايننس الأمريكية المتخصصة بشؤون المال والاستثمار وتقييم البنوك والمؤسسات المالية، البنك الأردني الكويتي كأفضل بنك في الأردن وكذلك أفضل بنك اترنت في الأردن لعام ٢٠٠٥، لينضم بذلك إلى قائمة أفضل البنوك في منطقة الشرق الأوسط.

وبناءً على نتائجنا المالية لعام ٢٠٠٥، ولتدعيم قاعدة رأس المال وحقوق الملكية وتعزيز قدرات البنك على استيعاب النمو المستهدف في حجم العمل ونوعيته في مجالات الإقراض والاستثمار وتمويل المشاريع، فقد قرر مجلس الإدارة التوصية للهيئة العامة الموقرة بالموافقة على زيادة رأسمال البنك إلى ٦٠ مليون دينار وذلك عن طريق رسملة ٢٠ مليون دينار من الأرباح والاحتياطات وتوزيعها على المساهمين كأسهم مجانية بواقع نصف سهم لكل سهم.

وفي الختام، نتوجه بعظيم الشكر والعرفان إلى كافة عملائنا وشركائنا ومساهمينا على دعمهم الثابت وثقتهم الموصولة مقدرين مساهمتهم المؤثرة في نجاحات البنك وإنجازاته. ولإخوتنا في شركة مشاريع الكويت القابضة (كبيكو) كل التقدير والامتنان لمواظرتهم وحرصهم على دعم مسيرة البنك وتعزيز نجاحه وتطوره. ونقدم من زملائنا بالبنك المركزي الأردني، مسؤولين وموظفين، ببالغ التقدير والامتنان لجهودهم منوهين إلى الدور الحيوي والهام الذي يقومون به في مجال السياسة النقدية وإدارتها بشفافية وكفاءة مهنية عالية، وفي مساعيهم لرفع قدرات البنوك المحلية وتأهيلها للتعامل وفق أفضل الممارسات على الساحة المصرفية الدولية. ولجميع منتسبي هذه المؤسسة، على اختلاف مواقعهم ومسؤولياتهم، نقدم أجزل الشكر ولطيب التثاء لأدائهم العالي ولتفانيهم في العمل مما مكننا من تحقيق النتائج والإنجازات.

نتطلع لعام ٢٠٠٦، بمزيد من الثقة والأطمئنان لقدرةنا على مواصلة الأداء القوي وتحقيق معدلات نمو أفضل، وسيظل البنك الشريك المخلص الحصيف والمستشار الأمين لمجموعة عملائنا الكرام ملتزماً بدعمهم ونصحهم في جميع الأوقات، واضعاً كل إمكانيات وخبرات جهازه المصرفي والاستثماري لمساعدتهم على تطوير وإنجاح أعمالهم وضمان استثماراتهم. كما ولن نألو جهداً لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة والمشاريع الاستثمارية الحقيقية ذات الأثر التنموي بعيد الأمد والاستفادة من كل الإمكانيات والفرص التي يزخر بها الاقتصاد الأردني ولما فيه دفع عجلة التنمية وتعزيز مقومات نمو بلدنا وازدهاره.

التحكم المؤسسي

استجابة للتطورات الرقابية على الصعيدين الدولي والمحلي والتي تقضي بضرورة تطبيق مبادئ التحكم المؤسسي (Corporate Governance)، وخصوصاً كتيب الإرشادات الصادر عن البنك المركزي الأردني في هذا الشأن، ولتعزيز الدور الذي يضطلع به كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واللجان المختلفة والمنعقين الداخليين والخارجيين ولزيادة استقلالية كل من هذه الأطراف لتحقيق الرقابة الذاتية أو التحكم المؤسسي، فقد حرص مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي على اخذ زمام المبادرة في الاستجابة لتلك التطورات وقرر تشكيل لجنة من أعضاء المجلس تتولى مهام التحكم المؤسسي (Corporate Governance) والتي من أهمها:

- ١- التأكد من قيام المجلس برسم أهداف استراتيجية وتحديد قيم عليا للبنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية داخل البنك.
- ٢- تحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الاتصال والمرجعية للإداريين على مختلف مستوياتهم الوظيفية.
- ٣- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.
- ٤- الاستفادة بشكل فعال من الأعمال التي يقوم بها المدققون الداخليون (Internal Auditors) والمدققون الخارجيون (External Auditors).
- ٥- التأكد من أن نظام المكافآت يتماشى مع قيم البنك وأهدافه واستراتيجيته وبيئته الرقابية.
- ٦- مراعاة أن تتصف عملية التحكم المؤسسي بالإفصاح والشفافية

إدارة المخاطر

يتطلب للتنوع الواسع في أعمال ونشاطات البنك القيام بالتعرف على، وقياس، وإدارة المخاطر بكفاءة وفعالية، وبالتالي تحديد رأس المال الاقتصادي الملائم لإدارة أعمال البنك ضمن إطار المحافظة على متانتها المالية. وتقوم إدارة المخاطر في البنك على ثلاث ركائز أساسية هي:

- الفهم الكامل والدراية من مجلس الإدارة وكذلك من الإدارة العليا بكل أنواع المخاطر الكامنة في أعمال البنك.
- وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر تظهر حجم المخاطر التي يمكن للبنك التعامل معها وبما يضمن المتانة المالية.
- وجود أنظمة تساعد على إدارة المخاطر المختلفة التي يمكن أن يواجهها البنك.

تعمل دائرة إدارة المخاطر بالبنك من خلال منظومة متكاملة من المبادئ التي تتواءم مع النشاطات المتنوعة للبنك وتتسمج مع أفضل الممارسات الدولية، لتحقيق الأهداف التالية:

- المتانة المالية للبنك Solvency
- الشفافية في إبراز المخاطر Transparency والتأكد من وضوحها وفهمها داخل وخارج البنك
- موازنة المخاطر القائمة مع المخطط لها Risk Appetite

تتمثل المهمة الأساسية لدائرة إدارة المخاطر في التعرف على، وقياس، ومراقبة، والسيطرة على المخاطر التي تواجه البنك، وتقديم التوصيات اللازمة لتخفيفها. وتتركز هذه المخاطر في المجالات التالية:

- المخاطر الائتمانية، وهي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزام الطرف الآخر بشروط السداد.
- المخاطر تسويقية، وهي الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك سواء من البنود داخل الميزانية أو خارج الميزانية نتيجة لتغيرات معاكسة في أسعار السوق أو في أسعار الفوائد.
- المخاطر التشغيلية، وهي الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية، أو العاملين أو بسبب أحداث خارجية.
- مخاطر السيولة، وهي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم المقدرة على سداد مصادر الأموال أو الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.

نتائج أعمال البنك في عام ٢٠٠٥ وأهم الإنجازات

جاءت نتائج عام ٢٠٠٥ لتؤكد مرة أخرى قدرة البنك على مواصلة تحقيق نتائج أفضل وتسجيل معدلات نمو تصاعدية عاما بعد عام وفي كافة مجالات العمل. وكان عام ٢٠٠٥ عام النمو الكمي والنوعي في حجم ميزانية البنك وأرباحه ومؤشرات أدائه وقاعدة عملائه وهو ما عزز الموقع الريادي المميز الذي يحتله البنك في الساحة المصرفية المحلية. وننظر إلى مجمل نتائج البنك دائما من منظور ما نحققه: قيمة مضافة لمساهميننا وثقة أعلى من عملائنا.

النتائج المالية:

تمكن البنك خلال عام ٢٠٠٥ من تحقيق أفضل نتائجه المالية على الإطلاق وجاءت نتائج هذا العام، وهو العام الثاني من خطة البنك الاستراتيجية (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، أفضل من التوقعات لتؤكد نجاح البنك في التعامل مع مختلف ظروف السوق ومتطلبات العملاء.

سجلت البيانات المالية للبنك في عام ٢٠٠٥، نتائج مميزة لتؤكد المنحى التصاعدي الذي لازم مسيرة البنك طوال السنوات القليلة الماضية وتم تحقيق نسب نمو في الموجودات والأرباح هي الأفضل خلال هذه المسيرة.

لقد تم إعداد البيانات المالية لعام ٢٠٠٥ وفق التعليمات الجديدة للبنك المركزي بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية. وترتب على تطبيق هذه التعليمات تعديل على طريقة عرض البيانات المالية ويشمل ذلك بيانات عام ٢٠٠٤. وتوفر الطريقة الجديدة مزيدا من الشفافية والإفصاح في عرض البيانات والإيضاحات حولها.

ارتفع إجمالي موجودات البنك في ٢٠٠٥/١٢/٣١ إلى حوالي ١٤٠٩ مليون دينار بزيادة ٥٢٣ مليون عن عام ٢٠٠٤ ونسبة نمو ٥٩%. وقد شكلت الموجودات العاملة ما نسبته ٩٢,٢ من إجمالي الموجودات مقابل ما نسبته ٩١% في عام ٢٠٠٤. وحقق نشاط التسهيلات الائتمانية نموا قياسيا في عام ٢٠٠٥ ونسبة ٥٤,٧% عن العام السابق، وبلغ رصيد التسهيلات المباشرة (بالصافي) حوالي ٦٨٩ مليون دينار.

بلغت أرباح مجموعة البنك (قبل الضريبة) ٣٩,٣ مليون دينار بزيادة ١١,٦ مليون دينار عن عام ٢٠٠٤ ونسبة نمو ٤٢%. وبلغ صافي الأرباح بعد الضريبة وحقوق الأقلية ٢٥,٥ مليون دينار مقابل ١٨,٥ مليون في عام ٢٠٠٤ ونسبة نمو ٣٧,٤%. وحقق إجمالي الدخل زيادة بنسبة ٤٢,٦% عن العام السابق وبلغ ٦٠,٨ مليون دينار، شكل صافي إيرادات الفوائد والعمولات نسبة ٦٩,٣% منه. وارتفع إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي المجموعة في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٠٨ مليون دينار بزيادة حوالي ٢١ مليون دينار ونسبة ٢٣,٩% عن العام السابق. أما حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك فقد بلغت ١٠٣ مليون دينار مقابل ٨٤ مليون دينار في عام ٢٠٠٤.

وفي جانب المطلوبات، حققت ودائع العملاء نموا قويا بنسبة ٤٦,٩% وبلغت ٧٨٩ مليون دينار، كما زادت التأمينات النقدية بنسبة ٤٣,٩%، ووصلت إلى ١٥٩ مليون دينار في نهاية العام.

إن نجاح الإدارة في تحقيق هذا النمو الكمي في أعمال البنك خلال عام ٢٠٠٥، ترافق مع نجاح آخر تمثل في حسن إدارة هذا النمو بحصافة ومهنية عالية، والتعامل مع معطياته بأفضل صورة. الأمر الذي أضاف نقاطا جديدة إلى سجل مؤشرات الأداء ومعدلات الكفاءة والتشغيل التي ارتفعت إلى مستويات أعلى، لتؤكد موقعها ضمن قائمة أفضل النسب والمعايير المعتمدة محليا وعالميا.

لقد ارتفع العائد على متوسط حقوق الملكية إلى ٤% في عام ٢٠٠٥ مقابل ٣,٥% في العام السابق، وسجلت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى ط الموجودات تحسنا واضحا وانخفضت إلى ١,٥٩% مقابل ١,٨٧% في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، سجل البنك أفضل نسبة للديون غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات حيث انخفضت هذه النسبة من ١,٣% في عام ٢٠٠٤ إلى ٠,٦% فقط، وهذه النسبة، وبكل المقاييس، من أفضل النسب المسجلة في القطاع المصرفي محليا وعالميا، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه

نسبة تغطية المخصصات إلى الديون العاملة إلى ١٩٣% مقابل ١٣٤% في عام ٢٠٠٤. ومع النمو الكبير الذي شهده إجمالي الموجودات، فقد بقي العائد على متوسط الموجودات حول مستواه في العام السابق، وسجل ٣,٤٢% مقابل ٣,٤٥%.

التسهيلات الائتمانية:

سجلت التسهيلات الائتمانية في عام ٢٠٠٥ أفضل نسب نمو للتسهيلات في تاريخ البنك فقد ارتفع رصيد التسهيلات المباشرة (بالصافي) إلى حوالي ٦٨٩ مليون دينار كما في ٢٠٠٥/١٢/٣١ محققاً نسبة نمو قياسية بلغت ٥٤,٧% ويزيادة ٢٤٣ مليون دينار عن عام ٢٠٠٤.

وقد شهد عام ٢٠٠٥ نشاطاً مكثفاً في الجانب الائتماني شمل عمليات تمويل وإقراض مباشر وغير مباشر منحها للبنك منفرداً أو من خلال قروض تجمع بنكي، وشملت قطاعات تجارية واستثمارية وعقارية لعملاء محليين ولمستثمرين من الخارج، وقد تم توجيه جزء هام من التمويل إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة والشركات الكبرى التي تحتل مواقع استراتيجية وتشكل دعائم قوية للاقتصاد الوطني وبخاصة في قطاع الأدوية والتعليم والبتروك والغاز والسياحة والعقارات، كما شهد عام ٢٠٠٥ تطوراً مهماً في نشاط تسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد حيث حققت المنتجات الائتمانية في هذا الجانب نسب نمو كبيرة بعد أن تم مراجعة وتعديل مقوماتها التنافسية ودعمها بجهود تسويقية مكثفة. ونتيجة لكل ذلك ارتفعت حصة البنك من إجمالي تسهيلات الجهاز المصرفي في الأردن إلى ٨% عام ٢٠٠٥.

من ناحية أخرى، شهد عام ٢٠٠٥ زيادة جيدة في مجالات التسهيلات غير المباشرة، وشكل نشاط إصدار وتمويل الاعتمادات الجزء الأكبر من الزيادة المتحققة في هذا المجال، وقد بلغ رصيد القائم مجموعة البنود خارج الميزانية حوالي ٣٣٦ مليون دينار بزيادة ٦٦ مليون دينار عن عام ٢٠٠٤ وبمسبة نمو ٢٤,٣%، وقد حقق للبنك من هذه الأنشطة عموماً جيدة.

وقد استمر البنك في اتباع تطبيق السياسات الائتمانية المتوازنة والمعايير المعتمدة لمنح الائتمان ودراسة جدوى المشاريع الممولة ومراعاة المخاطر التي تحيط بكل عملية تمويل من حيث المنافسة وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف.

وبالنسبة للديون غير العاملة، فقد حقق البنك إنجازاً مهماً في هذا المجال عام ٢٠٠٥ واستطاع تخفيض نسبة هذه الديون إلى المحفظة الائتمانية لتصل ٠,٦% مقابل ١,٣% في عام ٢٠٠٤، وذلك من خلال اتباع الأساليب المتقدمة في دراسة وتحليل الائتمان وتقييم العملاء المقترضين (Rating) والتركيز على النوعية والعملاء ذوي الملاءة والمصداقية ومصادر الدخل الواضحة مما قلص حجم الديون غير العاملة، إضافة إلى معالجة العديد من الديون الصعبة وفق آلية تتوافق مع التوقعات النقدية للعملاء وتعليمات الجهات الرقابية.

وعلى صعيد التكامل بين الخدمات الائتمانية والمصرفية فقد قدم البنك خدمات إدارة النقد Cash Management للعديد من العملاء والشركات ذات التشفقات النقدية العالية، كما قام بإدارة الاكتتابات لعدد من الشركات المساهمة العامة الكبيرة.

وقد عملت إدارة التسهيلات على تحسين مستوى الأداء لدى الموظفين والمدراء العاملين فيها من خلال التدريب والتعليم واستقطاب كفاءات جديدة لتواكب التوسع في منح الائتمان وتوثيق العلاقات مع العملاء.

الخدمات المصرفية والفروع

حققت إدارة الفروع من خلال الدوائر التابعة لها وفروع البنك إنجازات مميزة في عام ٢٠٠٥ وساهمت بدرجة كبيرة في نتائج البنك وما شهدته من نمو في كافة المجالات. وكان للتعليمات التنظيمية وإعادة الهيكلة التي نفذت من بداية العام تأثير واضح على مجمل نشاطات إدارة الفروع حيث باشرت دائرة التسويق والمبيعات أعمالها وبعدها جهود حثيثة وتمكنت من توصيل خدمات البنك ومنتجاته إلى شرائح جديدة من العملاء.

في مختلف مناطق المملكة. وتجاوبت فروع البنك مع زخم النشاط وعززت قدراتها لبيع منتجات التجزئة وحقت نتائج طيبة في منتجات قروض الإسكان والقروض الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية ووفرت الخدمات المصرفية المناسبة لاحتياجات العملاء بالصورة اللائقة والمعروفة. وقد حظي منتج البطاقات الائتمانية باهتمام تبيوي خاص، وتم إصدار أكثر من ٥٠٠٠ بطاقة خلال عام ٢٠٠٥ بأنواعها الثلاثة (فيزا، وأمريكان اكسبرس، وماستر كارد) بزيادة حوالي ١١٠% عن العام السابق.

كما استطاعت فروع البنك تحقيق الأرقام المستهدفة في جانب الودائع والمحددة لكل فرع لتلبية متطلبات النمو في جانب التسهيلات الائتمانية، وبلغ رصيد ودائع العملاء في نهاية العام ٧٨٩ مليون دينار بزيادة ٢٥٢ مليون دينار ونسبة ٤٦,٩% عن عام ٢٠٠٤، وقد ساهمت حسابات الطلب والتوفير بحوالي ٤٠% من هذه الزيادة، وارتفعت حصة البنك من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في الأردن من ٤,٥% في عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٨% في نهاية عام ٢٠٠٥.

ويهدف تقديم الخدمات المصرفية الأكبر شريحة من العملاء فقد تم افتتاح فرع في منطقة عبود، ومكاتب في كل من مركز بريد وسط عمان، ومركز بريد اربد، ومركز الملك عبد الله، للتصميم ومنطقة صويلح. ويجري حاليا تجهيز فروع أخرى في كل من شارع مكة ومنطقة المقابكين، والفرع الثاني في مركز التسوق مكة مول. كما تم خلال عام ٢٠٠٥ نقل مواقع عدد من الفروع والمكاتب لمواقع جديدة وبمزايأ أفضل وتحديث وتوسعة فروع أخرى لتتناسب مع المظهر العام لفروع البنك. وتم خلال العام تركيب عدد من أجهزة الصراف الآلي في مواقع جديدة.

وفي عام ٢٠٠٥ باشر البنك بتقديم خدمة التأمين المصرفي في الفروع بعد تدريب وتأهيل عدد من الموظفين وحصولهم على ترخيص مزاوله أعمال التأمين، بحيث تم تدريب وتأهيل ٢٢ موظفا لهذه الغاية، وتقدم الخدمة حاليا في ١٨ فرعا ومكاتب في ٤ محافظات كما طرح البنك خدمات جديدة مثل خدمة الاكتتاب في أسهم الشركات وخدمة التسديد الآلي لأقساط بطاقة الائتمان وخدمة تسديد أقساط الجامعة الأردنية.

في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، باشرت إدارة البنك بإعداد الترتيبات الإدارية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ توجيهات مجلس الإدارة التي تقضي بفصل نشاط تسهيلات الأفراد عن إدارة التسهيلات إداريا وماليا. واعتبارا من بداية عام ٢٠٠٦، ستكون كافة منتجات الائتمانية الموجهة للأفراد تابعة لإدارة الفروع.

الخزينة والاستثمار

حققت دائرة الخزينة والاستثمار نتائج جيدة في عام ٢٠٠٥ وارتكزت في سائر أعمالها على توفير التوازن ما بين الموجودات والمطلوبات في المبالغ وتوزيع الاستحقاق باستخدام الأساليب الحديثة في إدارة الفجوات وفي إدارة أسعار الفائدة على مختلف العملات الأجنبية والعملة المحلية. كما ارتكزت على تنويع مصادر الأموال إلى جانب توزيع الاستثمارات على مختلف الأدوات الاستثمارية كسوق رأس المال والسوق النقدي وسوق الأسهم وقروض التجمع البنكي خارجيا كل الذي يحقق أفضل العوائد، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية كمخاطر سوق ومخاطر الائتمان ومخاطر العمليات.

تابعت الدائرة إصدارات البنك المركز، من شهادات الإيداع بالدينار الأردني وإصدارات المؤسسات والشركات المحلية وقامت بالاستثمار بالبنوك العالمية كما تابعت إصدارات البنوك العالمية عائدات أفضل من أدوات الاستثمار الأمريكية والعملات الأجنبية ذات العوائد العالية. من شهادات الإيداع بالدولار الأمريكي على اعتبارها استثمارا تحقق عائدات أفضل من أدوات الاستثمار الأمريكية والعملات الأجنبية ذات العوائد العالية. من شهادات الإيداع بالدولار الأمريكي على اعتبارها استثمارا تحقق عائدات أفضل من أدوات الاستثمار الأمريكية والعملات الأجنبية ذات العوائد العالية.

ومن خلال المتابعة الحثيثة للتطورات العالمية والعملات الأجنبية فقد عملت الدائرة على مراجعة أسعار الفائدة للعملاء بالشكل الذي يحافظ على المركز التنافسي للبنك. كما تم التركيز على تنويع الاستثمارات والمحافظة على الوفاء بالالتزامات.

تم خلال عام ٢٠٠٥ تجديد الاتفاقية المبرمة مع برنامج تمويل التجارة العربية وذلك لتمويل الصادرات والواردات بين الدول العربية وتم استغلال كامل المبلغ المخصص للبنك. ويهدف توسيع نطاق خدماتنا المقدمة من خلال مراسلينا بما يتواءم مع احتياجات البنك واحتياجات العملاء، فقد تم اعتماد قائمة جديدة لمقوف التعامل مع البنوك وكذلك مقوف للتعامل مع البلدان.

وفي إطار عمليات التطوير، قامت الدائرة بتطبيق نظام آلي حديث لإدارة عملياتها وتلبية متطلبات إدارة الموجودات والمطلوبات وحاجات العملاء والسلطات الرقابية. ويعمل هذا النظام على ضبط كافة أنشطة الدائرة وعملياتها وتحقيق الترابط مع أنشطة الدوائر الأخرى كالدائرة المالية ودائرة الخدمات التجارية.

العمليات

كان عام ٢٠٠٥ عاما استثنائيا على صعيد النمو الذي شمل كافة العمليات البنكية وقامت دوائر العمليات المركزية بالمهام الموكلة إليها ووفرت للخدمات المساندة لدوائر البنك وفروعه بأفضل صورة. فقد باشرت إدارة العمليات واعتبارا من ٥/٤/٢٠٠٥ بتطبيق نظام الأرشفة المركزية الالكترونية لتخزين صور مستندات حوافض الفروع ودوائر الإدارة العامة من خلال دائرة مركزية تتبع لإدارة العمليات وهو ما وفر إمكانية الاستعلام عن هذه المستندات بشكل آلي وسريع من قبل كافة دوائر البنك بدلا من الرجوع إلى الحوافض الورقية التي كانت تأخذ للكثير من الوقت والجهد.

تم في الربع الثالث من عام ٢٠٠٥ تطبيق وتشغيل الجزء الأول من نظام التجارة الخارجية الجديد لدى دائرة الخدمات التجارية وهو ما يغطي كافة عمليات الإعتمادات الصادرة ويربطها بالنظام البنكي الرئيسي ونظام سويتف بأسلوب شبيك المباشر. كما تم البدء بتطبيق الجزء الثاني من النظام الذي يغطي كافة عمليات الإعتمادات الواردة حيث وصلت عملية التطبيق إلى مراحلها النهائية وسيتم تطبيق كافة أجزاء النظام خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٦.

ومع نهاية العام ٢٠٠٥، استكمل البنك تطبيق نظام آلي حديث لتطوير آلية إعداد وتعديل أدلة وإجراءات العمل البنكية الخاصة بعمل الفروع والدوائر، حيث يعمل هذا النظام على توثيق وتعميم كافة التعليمات والقرارات الإدارية وإجراءات العمل بصورة آلية وفورية.

كان للبنك الأردني الكويتي أول بنك يستجيب لمتطلبات شركة الفيزا العالمية في إصدار البطاقة الذكية، حيث قام بطرح أول بطاقة من هذا النوع في الأردن وتوزيعها على العملاء مع بداية الربع الثالث من العام ٢٠٠٥، وتمثل هذه البطاقة الجديدة غير القابلة للتزوير نقلة نوعية في عالم البطاقات البلاستيكية حيث توفر الحماية للكاملة لحسابات العملاء في حال سرقة بطاقتهم أو فقدانها.

كما قام البنك بطرح بطاقة فيزا صغيرة الحجم (MINI) وتوزيعها على العملاء لاستخدامها في المشتريات على نقاط البيع المنتشرة بالعالم لكونها وسيلة جديدة لخدمة العملاء في مجال البطاقات. وبإصدار هذه البطاقة كان للبنك الأردني الكويتي أيضا هو البنك الأردني الأول والوحيد الذي يتعامل بهذا المنتج المتعارف عليه عالميا.

نظم المعلومات

تمثلت أهم إنجازات الدائرة في عام ٢٠٠٥ في إنجاز مشروع إعادة هيكلة البنية التقنية التحتية وذلك لزيادة القدرة والكفاءة من أجل استيعاب النمو المطرد بأعمال البنك، والذي تؤكد الزيادة في عدد الحركات المالية المنفذة خلال عام ٢٠٠٥ والبالغة ٥٠% عن العام الماضي.

وقد تم اعتماد أجهزة وأنظمة جديدة ذات قدرة فائقة وكفاءة عالية لإدارة الشبكات، بما يمكن البنك من استيعاب العديد من الخدمات الحالية والخدمات المخطط لها مستقبلاً، إضافة لذلك فقد تم تحديث الخدمات المركزية باستخدام آخر التكنولوجيات العالمية ذات الأداء الأفضل، لتتيح إمكانية توفير كافة الخدمات البنكية على مدار الساعة وبصورة متميزة.

وفي عام ٢٠٠٥ بدأ البنك بجني ثمار نظام المعلومات الإدارية (MIS)، بعد أن تم زيادة عدد المستخدمين، وإصدار العديد من التقارير المعتمدة والبيانات الفورية، مما أتاح للإدارة والمستخدمين التعرف بصورة أفضل على تفاصيل مختلف عمليات البنك ونتائجها، كما أتاح نظام المعلومات الإدارية إمكانية تحقيق المتطلبات الحالية والمستجدة للجهات الرقابية المختلفة.

واصلت دائرة أنظمة المعلومات خلال عام ٢٠٠٥ توفير الدعم الفني وتهيئة البيئة التكنولوجية لكافة دوائر البنك ولعمليات تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية وتطبيقات الأنظمة الجديدة، وشمل ذلك نظام الخزينة ونظام المخاطر المتعلق بها، ونظام التجارة الخارجية، ونظام آلة العمل الآلي، ونظام الأرشفة الإلكترونية المركزية ونظام المقاصة المركزية المطلوب من البنك المركزي الأردني. كما وفرت التجهيزات اللازمة لعمليات تحديث الفروع وافتتاح الفروع الجديدة وزيادة في عدد أجهزة الصراف الآلي والإيداع الآلي وأجهزة تبديل العملات آلياً. كما بتجهيز أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك للتعامل مع بطاقة فيزا الذكية (EMV) وصرف النقد لحاملي بطاقتي American Express وMaster Card .

الرقابة الداخلية

يدرك مجلس إدارة البنك أهمية دور الرقابة الداخلية ويحرص بشكل مستمر على تدعيم دائرة الرقابة في البنك لتعمل وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، حيث تطور دور الدائرة وعلى مر السنوات من دور تقليدي إلى نشاط توكيدي (Assurance) واستشاري مستقل يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين لعمليات البنك بما يساعد في تحقيق أهدافه وذلك من خلال تقييم وتطوير عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي (Corporate Governance).

وبهذا الخصوص واصلت دائرة الرقابة الداخلية بالبنك مهمة الإشراف على تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر (CRSA) من قبل مراكز العمل بالبنك. ويعتبر هذا النظام أحد أهم المرتكزات الأساسية في الاستعدادات لتطبيق مقررات بازل الثانية في مجال المخاطر التشغيلية. وقد مثلت دائرة الرقابة البنك باللجنة المشكلة من قبل البنك المركزي الأردني لدراسة تطبيق مقررات بازل II ووضع أفضل السبل الكفيلة لتطبيق المقررات على القطاع المصرفي الأردني. ونظمت الدائرة عدة ندوات ودورات لموظفي البنك لتعريفهم بهذه المقررات وكذلك بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.

كما واصلت الدائرة مهامها في تقديم الدعم للإدارة التنفيذية من خلال توفير التحليلات والتوصيات اللازمة حول كافة جوانب عمل البنك ونشاطاته والتأكد من الالتزام بضوابط الرقابة الداخلية بما يمكن البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية. وانطلاقاً من ذلك، حرصت الدائرة على المراجعة المستمرة لسياسات وإجراءات العمل لدى البنك بهدف تحديثها ومراعاة مواكبتها لأفضل الممارسات الدولية . وقد تم خلال عام ٢٠٠٥ تنفيذ برامج التفتيش المعتمدة من لجنة التدقيق والتي شملت كافة مراكز العمل بالبنك ووفقاً لدرجة المخاطر التي تتضمنها أعمال كل مركز Risk- Based Audit.

وتطبيقاً لمقررات بازل المتعلقة بمبادئ الرقابة (Consolidated Supervision) فقد واصلت الدائرة مهامها الرقابية على الشركات التابعة للبنك ، خلال الزيارات الميدانية لتلك الشركات بهدف تقييم وتحليل أعمالها والوقوف على أهم المخاطر التي تواجهها والتأكد من قيامها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من هذه المخاطر. كما واصلت الدائرة مهمة التدقيق على أنظمة المعلومات (IT Audit) وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وشاركت بصورة فعالة في أعمال فحص وتطبيق الأنظمة الآلية الجديدة

ومن أهمها نظام دائرة الخزينة ونظام التجارة الخارجية. وتم إصدار الدراسة السنوية حول مؤشرات الأداء لدى البنوك المرخصة في الأردن.

للدائرة القانونية

واصلت الدائرة القانونية جهودها في مجال تحصيل الديون المعدومة وتمكنت من تحصيل حوالي ٦١٠ آلاف دينار نقداً وهو أكبر مبلغ يتم تحصيله من الديون المعدومة قياساً بالسنوات السابقة، وتمكنت الدائرة أيضاً من تحصيل نحو ١,٣٤ مليون دينار من الديون القائمة، وهي تساوي حوالي ٣٩,٦% من قيمة أصول الدين المصنفة للقائمة المتخذ بها إجراءات في بداية العام.

كما عملت الدائرة خلال عام ٢٠٠٥ على ترسيخ ثقافة الاهتمام بالجانب القانوني من العمل المصرفي لدى الموظفين في مختلف الدوائر والفروع، من خلال المؤلفات والدراسات والتعاطيم والمحاضرات القانونية. أصدرت الدائرة كتاباً بعنوان تعامل البنوك مع الشخصيات المعنوية، كما أصدرت الطبعة الثانية من كتاب (ما يلزم المصرفيين معرفته من القوانين) بعد إضافة (٢٠) موضوعاً مختصراً إليه، وعقدت دورتين مصرفيتين للقضاة، لإطلاعهم على جوانب من أعمال البنوك.

أهم المؤشرات والنسب المالية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٤

(المبالغ بالآلاف للنتغير)

نسبة التغير %	٢٠٠٤	٢٠٠٥	
			أهم بنود الدخل
٣١,٣	٣٢,١١٢	٤٢,١٦٤	صافي الفوائد والعمولات
٤٢,٦	٤٢,٦٦٥	٦٠,٨٤٨	إجمالي الدخل
٤٢,١	٢٧,٦٧٠	٣٩,٣٠٤	صافي الأرباح قبل الضريبة وحقوق الأقلية
٣٧,٤	١٨,٥٦٦	٢٥,٥١٢	صافي الأرباح بعد الضريبة وحقوق الأقلية
٣٧,٥	٠,٤٦٤	٠,٣٣٨	حصة السهم من صافي الربح
			أهم بنود الميزانية
٥٩,٠	٨٨٦,٣١١	١,٤٠٩,٤٧١	مجموع الموجودات
٥٤,٧	٤٤٥,٤٢٧	٦٨٨,٩٧٥	التسهيلات الائتمانية بالصافي
٤٦,٩	٥٣٧,١٥٤	٧٨٨,٩٤٥	ودائع العملاء
٢٢,٥	٨٣,٩٧٠	١٠٢,٨٧٦	حقوق المساهمين
			أهم النسب المالية
	%٩١	%٩٢,٢	الموجودات العاملة / مجموع الموجودات
	%٣,٤٥	%٣,٤٢	العائد على متوسط الموجودات
	%٣٥	%٤٠,١٣	العائد على متوسط حقوق الملكية
	%١,٨٧	%١,٥٩	المصاريف الإدارية والعمومية / متوسط الموجودات
	% ١٥,٦	%١٣,٤	كفاية رأس المال
	%١,٣	%٠,٦	إجمالي الديون غير العاملة / إجمالي التسهيلات
	%١٣٤	%١٩٣	نسبة تغطية المخصصات / الديون غير العاملة
٢٢٤,٣	٢٧٠,٤٦١	٣٣٦,٢٩٣	بنود خارج الميزانية

خطة العمل لعام ٢٠٠٦

استناداً إلى الخطة الاستراتيجية المعتمدة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦ فإن خطة العمل لعام ٢٠٠٦ مستركز فيما يلي:

١. إنهاء كافة التحضيرات للبدء بتطبيق معايير بازل ٢، التي يقرر البنك المركزي الأردني اعتمادها.
٢. تطوير وتحديث إجراءات عمل دائرة إدارة المخاطر وفق النظام الجديد وتأهيل الموظفين من جميع المستويات للتعامل بهذا النظام كمفهوم وممارسة عملية.
٣. مباشرة العمل بدائرة توكيد الجودة بعد أن تم توسيع نطاق مهامها ومسؤولياتها وتفعيل الدور الإشرافي والتوجيهي للجنة الجودة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية.
٤. فتح فروع جديدة داخل المملكة واستكمال دراسة مشاريع تعزيز التواجد في فلسطين والتفرع في إحدى دول الخليج العربي.
٥. دعم نشاط تسهيلات الأفراد (البطاقات والقروض) بعد أن تم فصل هذا النشاط عن نشاط تسهيلات الجملة في أواخر عام ٢٠٠٥ وتحقيق زيادة في الحصة السوقية للبنك من هذا النشاط.
٦. مواصلة العمل بسياسة متحفظة بالنسبة لعمليات السوق المالي والتركيز على تحقيق أعلى الإيرادات من العمليات المصرفية المعتادة.
٧. مواصلة طرح منتجات وخدمات جديدة ومميزة تحافظ على ريادة البنك في السوق المصرفي كالمنتجات الائتمانية والخدمات المصرفية الإلكترونية وبطاقات الائتمان بأنواعها الثلاثة (فيزا وامريكان اكسبرس وماستر كارد).
٨. تحقيق عائد على حقوق المساهمين لا يقل عن ١٦%.

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد محمد ياسر الأسمر
المدير العام

السيد توفيق مكحل
مساعد المدير العام / التسهيلات

السيد أحمد جبر
مساعد المدير العام / الشؤون الإدارية

السيد ماجد برجاق
مساعد المدير العام / العمليات

السيد وليم دبابنة
مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار

السيد شاهر سليمان
مساعد مدير عام / الرقابة

السيدة هيام حبش
مساعد المدير العام / المالية

السيد زهير إدريس
مساعد المدير العام / الفروع

الدكتور ناصر الخريشي
مساعد المدير العام / أنظمة المعلومات

الأتمة ساميه الهندي
مدير تنفيذي / دائرة إدارة وتقييم الاستثمار

السيد ميلاد فرج
مدير تنفيذي / دائرة الخدمات التجارية

السيد سهيل التركي
مدير تنفيذي / دائرة أبحاث ودراسات التسويق

السيد ابراهيم كشت
مدير تنفيذي / الدائرة القانونية

السيد اسماعيل ابو عادي
مدير تنفيذي / دائرة التسهيلات